نحو استراتيجية اقليمية عربية للتنمية الصناعية

نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. موريس جرجس*
د. نزار الربيعي**

اتجهت القوى العالمية البارزة بعد الحرب العالمية الثانية نحو التكتل وتشكيل المجموعات السياسية والاقتصادية رغبة منها في تدعيم قوتها الاقتصادية وزيادة نفوذها السياسي . فلقد بادر المعسكر الغربي وأنشأ منظمة السوق الأوروبية المشتركة . ثم قابله المعسكر الشرقي بإنشاء منظمة الكوميكون للاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي من أجل تنشيط حركة التجارة الدولية .

وفي خضم هذا النشاط وردود الفعل العالمية اتخذت بعض الدول العربية المستقلة حديثا نفس المسار التكتلي ، فدعمت من تقاربها بعقد عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية ، وبرزت الى الوجود جامعة الدول العربية على أثر عقد بروتوكول الاسكندرية في عام ١٩٤٥ . ولقد أعقب ذلك عقد اتفاقية تسهيل عمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في أوائل الستينات ، التي قام مجلسها المنبثق عنها بتأسيس شركات عربية مشتركة عديدة في مجالات التعدين والصناعة والدواء والغذاء . وكذلك برز الى الوجود كثير من الاتحادات والمنظمات المتخصصة في فروع عديدة من قطاعات الاقتصاد .

ورغم أن هذه الدراسة لا تهدفُ إلى تقييم ما تم ــ الى الآن ــ من عمل عربي مشترك فتكفي الاشارة السطحية بأن ذلك كان ولازال دون مستوى الطموحات ، لأسباب سياسية واقتصادية لا تخص جوهر بحثنا هذا . وجدير بالملاحظة أن دولا عربية حاولت

---

* باحث أول ومدير لادارة الاقتصاد التقني في معهد الكويت للأبحاث العلمية .
** خبير اقتصادي صناعي في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

(بعد أن تأكد لها جمود العمل العربي الجماعي) مؤخرا اللجوء الى التعاون والتنسيق على مستويات إقليمية جغرافية ، اعتقاداً منها بأن ذلك سوف يخدم في النهاية العمل العربي المشترك ككل ، خصوصا وأن هذه الدول تنتمي إلى أقاليم جغرافية ذات خصائص إقتصادية وسياسية واجتماعية متشابهة ومتجانسة نوعا ما . ومن هذا المنطلق نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ لوضع أسس التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء .

في دراستنا هذه سوف نحاول وضع الأسس والخطوط العريضة لاستراتيجية عربية إقليمية للتنمية الصناعية تكون صالحة للتطبيق على مستوى العالم العربي ككل ، وكذلك على أقاليم عربية متجانسة أخرى بعد تضمين العوامل والمتغيرات الخاصة بها . وسوف نبدأ تطبيق ذلك على نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الاستراتيجية هي عملية تحديد الخيار الأمثل من بين مجموعة من الخيارات البديلة من أجل تحقيق أعظم المنافع وفقا للأهداف المختارة وأولوياتها والموارد المتيسرة وما تفرضه من محددات على عملية التنفيذ . وتتميز الاستراتيجية بخاصتين رئيسيتين : الأولى تتعلق بعنصر المرونة والتي تهدف الى استيعاب بعض الظروف المتجددة أو غير المتوقعة بدون تضحية كبيرة في الأهداف الأساسية ، والثانية تتعلق بعنصر الديناميكية والذي يتطلب أن تأخذ في الاعتبار التغييرات التي قد تطرأ على عناصرها الاساسية وتأثير هذه التغييرات على بعضها البعض بمرور الزمن ثم تعديل الخطط السنوية في ضوء هذه التغييرات لتحقيق الأهداف المرجوة .

وهنالك أنواع متعددة من الاستراتيجيات تختلف فيما بينها حسب شموليتها ، **فالاستراتيجية الاقتصادية** على سبيل المثال تُعنى بتعظيم المنافع الكلية للاقتصاد القومي في ظل الأهداف العامة الموضوعة والموارد المتيسرة ، **والاستراتيجية القطاعية** (كالصناعية والزراعية والمالية وغيرها) تُعنى بتعظيم المنافع القطاعية حسب الجزء المخصص لها من الموارد الكلية ، **والاستراتيجية الفرعية** (كصناعة مواد الغذاء أو الثروة السمكية أو البنوك المتخصصة وغيرها) تُعنى بالخيار الأمثل لتعظيم منافع الفرع المعني من قطاع معين وحسب الجزء المخصص له من موارد ذلك القطاع . وتعمل كل من الاستراتيجيات القطاعية وما يتفرع منها من فروع داخل آلية واحدة متزامنة للاستراتيجية الشاملة من أجل تحقيق الأهداف العامة الموضوعة للاقتصاد ككل . ولا بد هنا من **التفريق بين مفهوم**

الاستراتيجية الصناعية والخطة الصناعية إذ أن الأخيرة هي مرحلة تنفيذية تنتج عن الاستراتيجية ويجرى بموجبها تحديد قائمة من المشاريع والبرامج بناء على دراسات جدوى استثمارية أولية يليها دراسات جدوى فنية واقتصادية ، وتوضع لهذا المشاريع والبرامج أسبقيات للتنفيذ في اطار زمن معين حسب أهمية كل واحدة منها وما تمليه امكانيات الموارد المتاحة للقطاع الصناعي .

يتضح مما تقدم أن هنالك علاقة ثلاثية بين القرارات السياسية والاستراتيجية والخطة ، حيث تقوم هذه القرارات بتحديد الأهداف النوعية التي تحتوي على نظرة إنسانية فلسفية للتنمية للانتقال من مرحلة تنموية حضارية إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما . وتنشأ عادة مجموعة من التناقضات بين الأهداف الاستراتيجية ، ولذلك يتطلب الأخذ بالمجموعة من الخيارات التي يمكن أن تقلل من شأن هذه التناقضات بحيث تكون قادرة على تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع . ولهذا يجب أن تكون الأهداف قابلة للتحقيق ، وكمية بحيث يمكن الوصول إليها عن طريق رسم الخطط والسياسات والاجراءات الملائمة . وخلاصة ذلك أن للاستراتيجية نتائج عملية مادية ملموسة يمكن أن تتحقق ، فهي ليست عملا نظريا متجردا من الواقع .

وبالنسبة للقطاع الصناعي ، فان الاستراتيجية والخطط الصناعية (المتفرعة عنها) تحدد الصناعات ونوعية وكمية المنتجات حسب الموارد المتاحة والقيود التي تفرضها هذه الموارد في الوفاء بمتطلبات الصناعات المقترحة للتنفيذ . وهذا يستوجب تحديد أولويات وأسبقيات لتنفيذ المشاريع حسب أهميتها ودرجات ارتباطاتها الأمامية والخلفية ومقدار مساهمتها في تحقيق معظم الأهداف المنوه عنها في دالة الهدف والتي على ضوئها تتحدد درجة المساهمة في معدلات النمو النهائي للناتج المحلي الاجمالي المخطط . إن ذلك سوف يحدد بدوره مجمل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الصناعية في المواقع الصناعية المختارة لها بناء على اعتبارات التكنولوجيا وحجم السوق وكلفة النقل وتيسر المواد الاولية وعوامل الانتاج والتكامل الصناعي مع بقية فروع الصناعة التحويلية في الدولة أو المنطقة أو الأقاليم المجاورة .

وبناء على ما تقدم فإن منهجية بحثنا تنقسم الى خمس مراحل أساسية ، تتناول **الاولى** تحليل المبررات الاساسية لوضع استراتيجية صناعية لمنطقة الخليج مع تحديد لدوافعها ، بينما تتعلق **الثانية** ببيان أهداف هذه الاستراتيجية ، **والثالثة** بوضع الأسس الصناعية ، **والرابعة** بإطارها المقترح ، **والخامسة** بطريقة تنفيذها .

أولا : دوافع الاستراتيجية الاقليمية

قبل التعرض لهذا الاستفسار وقبل تفنيد دوافع الاستراتيجية نرى من الضروري توضيح بعض التساؤلات التي أثيرت حول جدوى الانتفاع من عملية التصنيع بحد ذاتها ، والتي يستحسن التطرق إليها وتدقيقها وتمحيصها حتى نستخلص منها ما يمكن أخذه بنظر الاعتبار في رسم الاستراتيجية الصناعية المثلى لدول مجلس التعاون .

ولاجل تسهيل الإجابة عن هذه التساؤلات ، سوف نصنف **وجهات النظر المختلفة السائدة في دول الخليج والمعارضة للتصنيع** الى نوعين :

فالنوع الأول يعتقد أن التصنيع كهدف تنموي طويل الأجل ، لا يمكن الاعتماد عليه ، بالنظر لضيق حجم السوق المحلية ، وعدم توافر الموارد الطبيعية (عدا النفط والغاز الطبيعي) ، وعدم توافر الموارد البشرية النوعية اللازمة ، وعدم اكتمال القاعدة التكنولوجية والعلمية الحالية ، والرغبة الجامحة لدى الكثير من العاملين الوطنيين في الانخراط في الأعمال التجارية والإدارية ، ولذلك فإن فرص نجاح التوسع في القطاع الصناعي ضئيلة مقارنة بقطاعات أخرى اقتصادية ناجحة في الوقت الحاضر كالقطاع التجاري والبنوك والمال والتأمين والعقار . وعليه فإن التوسع في هذه القطاعات الاقتصادية الأخيرة سوف يؤدي الى خلق قيمة مضافة وثروة أكبر حجما من القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من القاعدة الصناعية التي لا تتوافر لها العوامل الإنتاجية اللازمة والضرورية لتوسيعها .

ولتفنيد هذه الحجة لا بد لنا من الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية بطبيعتها لا بد أن تكون عملية متوازنة تشترك فيها كل القطاعات الاقتصادية بدون استثناء ، أضف إلى ذلك أن النشاط الاقتصادي بصورة عامة قد اعتمد بصورة رئيسية على النمو الاقتصادي لقطاع النفط ، وأن أي تقلبات تحدث في السوق الدولية للنفط سوف تنعكس وبصورة أكبر على حجم النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، كما حدث أخيرا نتيجة انخفاض عوائد النفط منذ ١٩٨٢ ، وبصورة أكثر تحديدا أن نضوب انتاج النفط مستقبلا سوف يعني انكماش النشاط الاقتصادي وتضاؤل الثروات الاقتصادية لديمومة واستمرار عملية التنمية الاقتصادية . كما أن عملية التنمية الصناعية تحتاج إلى قطاعات متطورة من الخدمات والتوزيع ، وهذا يعني أن تحقيق ذلك سوف يؤدي (عكس ما يراه البعض) إلى زيادة النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات الأخيرة ، ليس هذا فقط بل إن الصناعة قد تحل

محل النفط عند نفاده في دفع عجلة النشاط الاقتصادي لهذه القطاعات . والجدول رقم (١) يبين أن ازدياد قيم الايرادات من النفط الخام في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ (كما هو واضح أمام فقرة المناجم والمحاجر والنفط) قد سبب ازدياد قيم الناتج المحلي الاجمالي ، ويلاحظ كذلك أن إيرادات النفط قد أدت إلى ازدياد قيم نشاطات معظم قطاعات الاقتصاد (وخاصة غير السلعية منها) لهاتين السنتين . وعلى العكس من ذلك تبين أرقام نفس الجدول في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ أن انحسار قيم ايرادات النفط الخام قد ولد آثارا انكماشية على بقية قطاعات الاقتصاد مما سبب تناقص مساهماتها في الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنوات .

ويعتقد النوع الثاني أن عملية التصنيع سوف تؤدي بالضرورة إلى استقدام العمالة الاجنبية التي سوف تؤدي إلى تفاقم الوضع السكاني الحالي غير المتجانس وما يتسبب عن ذلك من مخاطر اجتماعية وأمنية ، إضافة الى المخاطر الاقتصادية الناجمة عن إحداث مزيد من التضخم في قطاعات الخدمات والتوزيع ، وكذلك المخاطر الناجمة عن الاعتماد على استيراد العمالة الآسيوية وذلك بعد التقييدات التي بدأت تفرضها الدول العربية على رعاياها الماهرين الراغبين بالهجرة الى المنطقة .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن **التوسع الصناعي لا يعتمد بالضرورة على إقامة صناعات ذات كثافة عمالية ، إذ يمكن الاستعاضة عن ذلك بإنشاء الصناعات ذات الكثافة العالية لرأس المال والتكنولوجيات المتطورة** ، ومن الممكن تحقيق مثل هذه الظاهرة لو أحجمت الحكومات عن التدخل في تحديد أسعار عوامل الإنتاج الاساسية مثل العمالة ورأس المال بحيث ترتفع تكلفة العمالة لتعكس ندرتها النسبية في المنطقة وتنخفض تكلفة رأس المال لتعكس وفرته النسبية في المنطقة . وهذا هو بعكس ما حدث خلال العقدين الماضيين ، إذ إنه في الوقت الذي اتجهت فيه الدول الصناعية نحو ابتكار التقنيات التي تستخدم أقل عدد ممكن من العمالة غير الماهرة ، شكلت هذه العمالة نسبة عالية من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في دول الخليج . وبالإضافة إلى ما سبق نلاحظ من خلال تحليل التركيب السكاني للمنطقة في جدول رقم (٢) ، امكانية توافر حجم مناسب من العمالة الوطنية في المستقبل القريب ، يمكن تدريبها وتهيئتها للانخراط للعمل في القطاع الصناعي ، هذا علاوة على الأعداد المتزايدة التي يمكن أن يستغنى عنها قطاع البناء والتشييد المتشبع (والذي حقق معدلات نمو عالية في عقدي الستينات والسبعينات) والتي

جدول رقم (١) الناتج الاجمالي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي وبالأسعار الجارية
(مليون دولار أمريكي)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة والصيد والغابات	١٩١٧ر٥٠	٢٣٠٥ر٤٠	٢٦٧٩ر٧٠	٣٢٨٩ر٦٧	٣٥٨٤ر٣٠
المناجم والمحاجر والنفـــط	١١٩٦٥٤ر٤٠	١٤٦٠١٤ر٨٠	١٢٩١٦١ر١٧١	٨٦٤٥٤ر٦١	٧٥٢٩٧ر٤٠
الصناعة التحويليـــة	٩٤١٧ر٤٠	١٤٥٥٤ر٧٠	١١٥٩١ر٣٠	١٢٢٢٦ر٢٦	١٢٩١٨ر٩٠
الكهرباء والغاز والمـــاء	٦١٩ر٧٠	٧٥٣ر٧٠	٦٢٠ر١٠	٥٧٠ر٦٤	٥٦٠ر٠٨٠
البناء والتشييـــد	١٧٤٥٠ر٧٠	١٩٥٧٩ر٠٠	٢٢٣١٣ر٨٠	٢١٢١١ر٨١	١٩٨٥٧ر٩٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٨٥٤ر٥٠	١٢٧١٧ر٠٠	١٣٨٥٦ر١٠	١٤٣٨٢ر٤٥	١٥٠٢٨ر٠٠
النقل والمواصلات والتخزيـــن	٦٧١٨ر٦٠	٧٥٦٦ر٠٠	٨٦٣٤ر٧٠	٩٠٨٣ر٥١	٩٥٩٤ر٦٠
المال والتأمين والعقـــارات	٤٣٦٩ر٥٨	٦٠٠٣ر٠٣	٧٩٢٣ر٠١	٨٨٥٤ر٧٧	٦٨٧٢ر٦٠
الإسكـــــان	٣٥٦٤ر٦١	٣٨٨٠ر٧٠	٤٠٨٤ر٧٠	٤٢٨٨ر٩٠	٧٩٥٤ر٧٠
الخـــدمات الحكوميـــة	١٠٣٧٩ر٧٧	١٣٣٢٢ر٠٢	١٥٦٧٨ر٥١	١٨٩٤٥ر١١	٢٣٤١٧ر٥٠
خدمـــات أخـــرى	٥٥٢١ر٨٦	٦٢٩٩ر٦٧	٧٢٣٩ر٨٥	٧٩٧١ر٨٤	٣٩٢٦ر٤٠
الناتج المحلي بكلفة عوامل الإنتاج	١٩٠٤٦٨ر٦٢	٢٣٢٩٩٦ر٠٢	٢٢٣٧٨٣ر٤٨	١٨٧٢٧٩ر٥٧	١٧٩٠١٣ر١٠
صافي الضرائب غير المباشرة	٢٧٣ر٥٠	٢٢ر٣٩	ـــ٤٧ر٢١	٢٩٦ر٧٧	٥٨٨ر١٠
الناتج المحلي بسعر الســـوق	١٩٠٧٤٢ر١٢	٢٣٣٠١٨ر٤١	٢٢٣٧٣٦ر٢٧	١٨٧٥٧٦ر٣٤	١٧٩٦٠١ر٢٠

المصدر : المجموعات الاحصائية السنوية ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٤ ـــ صندوق النقد العربي ـــ أبو ظبي

جدول رقم (٢) القوى العاملة حسب فروع النشاط الاقتصادي لسنة ١٩٨٠

النشاط الاقتصادي	الزراعة والصيد والسمك	٪	المناجم والمحاجر	٪	الصناعة التحويلية	٪	التشييد والبناء	٪	الماء والغاز والكهرباء	٪	التجارة	٪	النقل والمواصلات	٪	الخدمات	٪	المجموع	٪
الكويت[1]	١٢٥١٤	٩ر١	٧٠٣٣	١ر١	٥١٠٨٩	٧ر٧	١٢٤١٥٦	١٨ر٧	٧٤٦٦	١ر١	٧٥٩٣١	١١ر٥	٣٧٢٠٥	٥ر٦	٣٤٧٠٧٦	٥٢ر٤	٦٦٢٥٨٨	١٠٠
الامـــارات	٣١٣٠٠	٨ر٥	٦٤٢٥	١ر٢	٣٩٢٠٠	٧ر٢	١٤٢٧٠٠	٢٦ر٢	١٦١٩٠	٣ر٠	٩٠٣٠٠	١٦ر٧	٧٣٩٠٠	١٣ر٦	١٤١٨١٨	٢٦ر٣	٥٤٨١٣٣	١٠٠
قطـــر	٨٥٥	٩٧ر	٤١٦٠	٥ر٤	١٠٤٤٢	١١ر٤	١٧٤١٩	١٩ر٠	٢٥٥٨	٢ر٨	٩٤٨٥	١٠ر٧	٤٦٦٧٤[2]	٥٠ر٩			٩١٦٢٣	١٠٠
السعوديـــة	٤٤٥٨٠٠	٤٠ر٤	٢٥٧٠٠	٢ر٣	٣٦١٠٠	٣ر٣	١٤١٥٠٠	١٢ر٨	١٢٢٠٠	١ر١	١١٤٣٠٠	١٠ر٤	٦٢١٠٠	٥ر٦	٢٦٦١٠٠	٢٤ر١	١١٠٣٨٠٠	١٠٠
عمـــان	١٠٤٠٠	٥٨ر٢	٦٥٠٠	٣ر٦	٤٣٥٠	٢ر٤	٤٩٠٠٠	٢٧ر٥	٤٣٥٠	٢ر٤	١٥٧٠	٠ر٩	٢٣٥٠	١ر٣	٦١٥٠	٣ر٧	١٧٨٢٧٠	١٠٠
البحرين[3]	٢٦٩١	١ر٩٨	٤٧٧٢	٣ر٥	١١٣٥٤	٨ر٤	٢٩٢٠٨	٢١ر٥	٢٨٤٥	٢ر٠٩	١٨٤٩٣	١٣ر٦	١٢١٥٧	٨ر٩	٥٤٣٧٢	٤٠ر٠٣	١٣٥٨٩٢	١٠٠

(١) الاحصاءات لسنة ١٩٨٥ ــ انظر الادارة المركزية للاحصاء ، **تعداد السكان عام ١٩٨٥** ، الكويت ١٩٨٦

(٢) يضم قطاع الخدمات كذلك

(٣) الاحصاءات لسنة ١٩٨١ .

المصدر : الدراسات القطرية ــ المنظمة العربية للتنمية الصناعية ــ المؤتمر الصناعي العربي السادس .

يمكن استخدامها لأغراض التنمية الصناعية في الحاضر والمستقبل . وكذلك الأعداد المتزايدة التي يمكن أن تستغني عنها قطاعات الحكومة والخدمات والتوزيع المتضخمة ، وذلك إذا ما اتخذت الخطوات اللازمة لتصحيح الانحرافات التي تعاني منها هذه القطاعات فيما يخص الإنتاجية والأجر النقدي والريحية وإعطاء المحفزات التفضيلية اللازمة للعاملين في القطاع الصناعي إضافة إلى القيام بعمليات إعدادهم وتدريبهم .

والان نعود للاجابة على السؤال المطروح أعلاه حول **جدوى الاستراتيجية الاقليمية** ، والتي يمكن أن تتلخص مبرراتها في التالي :

ـــ بالنظر للتشابه الكبير في اقتصاديات دول المجلس فإن تطبيق استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية سوف يؤدي وبصورة كبيرة إلى استغلال الامكانيات التي تهيئها لها **وفورات الحجم الاقتصادي** الكبير في كل من جانبي العرض والطلب عندما يتطلب تنفيذ بعض المشاريع الصناعية الموحدة .

فبالنسبة لجانب العرض فإن الإنتاج على مستوى دول المجلس سوف يؤدي إلى انخفاض في التكاليف الاستثمارية اللازمة لتأسيس وتشغيل المشاريع بالنظر للاقتصاد في التكاليف الدراسات الأولية ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية مقارنة بإجراء دراسات لمشاريع مستقلة ومتماثلة لهذه الدول ، وكذلك الاقتصاد في التكاليف الناجمة عن استخدام القوة التفاوضية الجماعية عند شراء ونقل التكنولوجيا من الخارج . كما سوف يؤدي الإنتاج على مستوى دول المجلس إلى انخفاض كبير في متوسط تكاليف الإنتاج الكلية بالنظر لإمكانية شراء المواد الاولية وبعض عوامل الإنتاج بحجوم كبيرة وبأسعار وعقود تفضيلية ، علاوة على استغلال المتيسر من المواد الأولية وعوامل الإنتاج (وخاصة قوة العمل) بصورة أمثل ، وكذلك الاستفادة من المميزات التي يوفرها الحجم الكبير ـــ والموقع الجغرافي المناسب للاقتصاد في تكاليف الإدارة والنقل والخزن والإعلان والتسويق والبيع . أما بالنسبة لجانب الطلب فإن وفورات الحجم سوف تتمثل في قدرة المشاريع الصناعية الموحدة على استغلال امكانيات الطلب الكلي لسوق المجلس والأقاليم المجاورة إضافة للأسواق العالمية الأخرى بالنسبة للصناعات التصديرية والتي هي بالضرورة أكبر من امكانيات الطلب المتجزيء لكل دولة على حدة .

ـــ إن انشاء مشاريع صناعية كبيرة متخصصة على مستوى دول المجلس سوف يؤدي إلى **تدعيم فرص التكامل الاقتصادي الاقليمي والعربي** (الافقي والعمودي) والتي من

شأنها أن تؤدي إلى تجنب مساوىء الازدواجية الصناعية ، والتي تتمثل في الأغلب في عدم استخدام الطاقات التصميمية القائمة بحجومها القصوى وما يسببه ذلك من عدم استخدام المتيسر محليا من عناصر الإنتاج النادرة استخداما أمثل وخصوصا عنصر العمل بالنظر لمحدودية المتوافر منه محليا والرغبة للاستفادة من الامكانيات المتواجدة بصورة أحسن للاستغناء عن العمالة المستوردة .

ـ إن الغاية من وضع استراتيجية إقليمية للتنمية الصناعية ، هي استخدام عملية التخطيط للخروج بمجموعة من الخطط تتضمن بحد ذاتها مجموعة من البرامج والمشاريع الصناعية تنفذ باعتماد أسلوب التنمية القطاعية ضمن تنمية اقتصادية قطرية شاملة . وتبعا لذلك فإن تصنيفا سوف يجرى للمشاريع المشتركة التي تقتضي المبررات الاقتصادية تنفيذها على مستويات سوق المجلس والأخرى التي تقتضي إنشاءها على مستويات السوق العربية وكذلك العالمية ، والمشاريع الأخرى التي يقتضي تنفيذها على مستويات كل دولة على انفراد . وعلى هذا الأساس سوف تتوضح مسؤوليات كل من القطاعات الخاصة والعامة ، وكذلك مسؤوليات كل من القطاعات المختلطة والمشتركة في إطار خطة صناعية شاملة تنبع أساسا من التصور المستقبلي الذي تحتويه الاستراتيجية الصناعية المقترحة .

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية

إن مبررات التوسع الصناعي في إطار استراتيجية موحدة لدول المجلس يعتمد على قائمة الأهداف القصيرة والمتوسطة وبعيدة المدى . وبالرغم من صعوبة تحديد الفواصل بين هذه الأهداف إلا أننا سوف نحاول ترتيبها حسب اطار الاستراتيجية الصناعية المقترحة . ويمكننا إيجاز أهداف التنمية الصناعية ذات البعد الاستراتيجي بما يلي :

١ ـ تقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام وزيادة نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الدخل القومي :

إن الاعتماد على قطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي أمر محفوف بالمخاطر للأسباب التالية :

ـــ إن النفط الخام سلعة قابلة للنضوب لا يمكن الاعتماد عليها دوما في توليد الدخل .
ـــ إن الإيرادات التي تحصل عليها هذه الدول من قطاع النفط لا تتصف بصفة الثبات بالنظر لارتفاع معامل الارتباط الخارجي بين إنتاج النفط المحلي وسوقه الدولية ، وللدلالة على ذلك يكفي أن نلقي نظرة على التقلبات الهائلة التي حدثت لحجم الايرادات النقدية لدول مجلس التعاون من هذا القطاع خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ (الواردة في الجدول رقم ١) . إن صفة عدم الثبات هذه من ارتفاع وانخفاض ، لها آثار سلبية على عموم الاقتصاد .
ـــ إن الاعتماد على ناتج قطاع النفط قد زاد من الاختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي لصالح قطاعات الخدمات والتوزيع على حساب القطاعات السلعية .

٢ ـــ استخدام ايرادات النفط في قطاعات انتاجية :

تتألف ثروة اي دولة من الموارد الطبيعية المتيسرة لديها والموارد النقدية الأجنبية والموارد الإنتاجية المادية (الرأسمالية) . وعلى هذا الأساس فإن مخزون النفط يمثل ثروة وطنية لهذه الأقطار ، ونضوبه بدون تحويله إلى وسائل إنتاجية قادرة على تجديد وخلق الثروة بصورة مستمرة سوف يعني إهدار الجزء الأكبر من الثروة التي تمتلكها هذه الأقطار . وكمبدأ عام فإن الدولار الواحد المتحصل من دخل النفط لا بد من تحويله بكميات متساوية إلى أصول عينية إنتاجية . وأكثر تحديدا فإن الجزء الذي تحصل عليه هذه الدول من واردات النفط والذي يجب أن يتحول الى أصول عينية يساوي قيمة الريع الاقتصادي للنفط المبيع ، ويمكن تقدير ذلك بعد خصم تكاليف إنتاج النفط بما فيها عامل اندثار رأس المال وعوائده . ولقد قدرت بعض الدراسات مثلا حجم الريع الاقتصادي بما يساوي ٢٥ر٧٥ دولار من مجموع سعر بيع البرميل الواحد من النفط والمعادل ٢٩ دولارا في عام ١٩٨٣[1] **وخلاصة القول أن مقدار ما تم تحويله من الإيرادات النفطية إلى أصول عينية رأسمالية كان أقل بكثير مما يجب كما هو واضح من الأرصدة النقدية الهائلة الموجودة لدى دول مجلس التعاون والمتراكمة في أسواق رأس المال العالمية . وعليه فمن الضروري تغيير سياسة الإنفاق الاستثماري لكي تتوافق مع تحقيق هذا الهدف .**

٣ ــ الاعتماد على الذات :

باديء ذي بدء يجب التمييز بين مفهوم الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات ، إذ أن الأول بالإضافة إلى أنه يتعذر تحقيقه فهو غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية[٢] . أما المفهوم الثاني فهو يعني استخدام الموارد المتيسرة استخداما أمثل لغرض تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية . ومن جملة الوسائل التي سوف تدعم الاعتماد على الذات ، وتنويع وتوسيع القاعدة الصناعية ، إذ إن ذلك سوف يخفف الاعتماد على السوق الخارجية لإشباع الحاجات المحلية للسكان (تراوحت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول المجلس معا بين ٩٥٪ في عام ١٩٨٠ الى ٧٦٪ في عام ١٩٨٤) أنظر جدول رقم (٣) وسوف ينوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ويزيد من الصادرات كما ونوعا مما سوف يؤدي الى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي .

٤ ــ الارتباطات الانتاجية :

إن القطاع الصناعي يتميز (على خلاف القطاعات الاقتصادية الأخرى) بكثرة ارتباطاته الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد ، وإن تحقيق عملية التوسع سوف تساهم في تحقيق معدلات نمو أعلى في بقية قطاعات الاقتصاد بالنظر لقوة الدفع الكبيرة التي يولدها هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى .

٥ ــ تصحيح الاختلال الهيكلي :

إن تحقيق تنمية صناعية بمعدلات تتناسب مع المعدلات التنموية لبقية قطاعات الاقتصاد سوف تصحح مظاهر الاختلال التي تعاني منها دول مجلس التعاون والتي يمكن الاشارة إليها بايجاز كما يأتي :

ــ الخلل الناجم عن النمو غير العادي للاستهلاك العام والخاص والذي يتجاوز الآن حجم الناتج المتحقق من جميع القطاعات الاخرى عدا النفط كما هو واضح في جدول رقم (٣) ، وهذا يعني أن نمط الاستهلاك الحالي يتجاوز المقدرة الانتاجية للاقتصاد ، وهو أمر ينذر بالخطر .

ــ لقد قامت دول مجلس التعاون بإقرار سياسات دعم مختلفة كان لها تأثير واضح على

جدول رقم (٣) الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حسب النشاط الاقتصادي وبالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج	٧٠٨١٤ر٢٢	٨٦٩٨١ر٢٢	٩٤٦٢١ر٧٧	١٠٠٨٢٤ر٩٦	١٠٣٧١٥ر٧
صافي الضرائب غير المباشـــرة	٧٢٣ر٥٠	٢٢ر٣٩	ــ٤٧ر٢١	٢٩٦ر٧٧	٥٨٨ر١٠
الناتج المحلي بسعر السوق	٧١٠٨٧ر٧٢	٨٧٠٠٣ر٦١	٩٤٥٧٤ر٥٦	١٠١١٢١ر٧٣	١٠٤٣٠٣ر٨
الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص	٨١٤٤٧ر٠٠	٩١٨٢٥ر٠٠	١١٣٠٤٠ر٠٠	١١٢٣٦٧ر٨٠	١١٣٧٠١ر٠٠
الواردات من السلع والخدمات	٦٧٧٦٦ر٥٠	٧٦٨٨٨ر٣٠	٨٦٨٠٧ر٧٠	٨٥٤٩١ر٢٠	٧٩١٣١ر٠٠
نسبة الواردات/اجمالي الناتج بسعر السوق ٪	٩٥	٨٨	٩٢	٨٥	٧٦
الصادرات من السلع والخدمات	١٣٦٦٦٧ر٩٠	١٦٤٦٤٤ر٧٠	١٤٧٣٠٦ر٠٩	١٠٣٦٤٠ر٣	٨٩١٣١ر٩

المصدر : المجموعات الاحصائية السنوية ١٩٧٩ ــ ١٩٨٤ ، صندوق النقد العربي ــ أبو ظبي .

مستويات أسعار عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال وقسيمة الأراضي مما نتج عنه اختلال التوازن في سوق عوامل الإنتاج بين السعر الحقيقي (والذي يعكس الندرة النسبية لها) والسعر الظاهري لها مما تسبب في عدم استخدام الموارد الاقتصادية المتيسرة استخداما أمثل .

ـــ الخلل الظاهر في هيكل الاستثمار والمتمثل بارتفاع نسبة الاستثمارات المحلية في الخارج . إن استمرار هذا الوضع الحالي يعني أن جزءا كبيرا من ثروات هذه الدول سوف ينتقل الى المستثمرين الأجانب على حساب التنمية الداخلية والمستثمر المحلي . وأحد المظاهر المهمة لهذا الخلل يتمثل في ارتفاع الفائض من المدخرات القومية والتي تم استثمارها خارج المنطقة .

ـــ ارتفاع معامل التبعية الاقتصادية مع الأسواق العالمية ، والمتمثل في اعتماد دول المنطقة على استيراد معظم حاجياتها من السلع والخدمات من الخارج وتصدير عدد قليل من السلع مثل النفط الخام والبتروكيماويات .

بلغت قيمة استيرادات دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٣ حوالي ٨٥٪ من الناتج المحلي غير النفطي ، ولولا تصدير النفط الخام لما أمكن لدول المجلس توفير العملات اللازمة لاستيراد هذه السلع التي تشكل بحد ذاتها ظاهرة خطيرة بعد نفاذ النفط (انظر جدول رقم ٣) .

ـــ الانحرافات التي حدثت في تطبيق سياسة الإنفاق الحكومية ، والتي عجلت من الدخول في مرحلة الرفاه الاقتصادي بصورة غير تدريجية مما ولد شعورا من عدم الاكتراث وعدم المبالاة لدى جزء ليس هينا من مواطني هذه الدول . وانعكس ذلك في ازدياد الهوة بين أجرهم النقدي وانتاجيتهم الحقيقية ، علما بأن هذه ظاهرة حديثة العهد في اقتصاديات هذه الدول توطدت بعد تصحيحات أسعار النفط في سنة ١٩٧٣ وما بعدها .

ـــ ضعف مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل الكلية .

ـــ الخلل الناجم عن تزايد الفجوة التكنولوجية بين ما هو منقول ومستخدم في القطاعات الانتاجية وبين الاكتشافات والتحسينات التي تطرأ من فترة الى أخرى نتيجة البحث والتطوير مما يستدعي دعم التكنولوجيا المحلية بتأسيس قاعدة علمية أكثر طموحا .

ثالثا : أسس الاستراتيجية الصناعية

قبل مناقشة الخيارات الاستراتيجية المتوافرة لدول مجلس التعاون لا بد لنا من الإشارة بوضوح إلى الأسس التي يجب أن تستند عليها الاستراتيجية المقترحة :

١ ــ الميزة النسبة ودراسات الجدوى الاقتصادية :

لقد تطرقت دراسات كثيرة إلى مفهوم الميزة النسبية من الناحية النظرية والعملية . وعلى كل حال فإن النقاط الآتية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق هذا المفهوم :

ــ إن قياس الميزة النسبية كميا أمر لا يخلو من الصعوبات العملية ، كما أن هيكل المزايا النسبية للمنطقة لا يتميز بالثبات وهو عرضة للتغير من وقت الى آخر تبعا للتغيرات في المتوافر من الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج ، بمعنى أن هذا الهيكل سوف يتغير تبعا للاستهلاك التدريجي لهذه الموارد والاكتشافات التي تحدث في الموارد من وقت إلى آخر . كما أن مفهوم الميزة النسبية يعتريه التعقيد في مرحلة تطبيقية بالنظر للانحرافات التي تحدث في أسعار عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية في داخل الدول على انفراد وفيما بينها . وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن الاعتماد على هذا المفهوم بمفرده في تحديد المشاريع الصناعية المناسبة للمنطقة ، إذ أن ذلك يجب أن يجرى في النهاية بناء على نتائج دراسات جدوى أولية ودراسات جدوى نهائية من الناحيتين الفنية والاقتصادية ، علما بأن هذه الدراسات يجب أن تتم على أساس الأسعار الحقيقية لعوامل الانتاج والمواد الاولية **أولا** ، والاسعار الرسمية لتلك العوامل والمواد **ثانيا** ، **بغية معرفة الفجوات بين التقييمين واختيار المشاريع التي تسبب أقل الانحرافات عن الأسعار الحقيقية** .

ــ إن الظروف الاقتصادية التي شهدتها المنطقة منذ منتصف السبعينات قد مكنت حكومات هذه الدول من إتباع سياسات دعم وحوافز اقتصادية عديدة للمشاريع التنموية . والسؤال الذي يثار الآن هو : **هل يمكن لهذه الدول في ظل تبدل الظروف الاقتصادية التي تعيشها المنطقة في الحاضر أن تستمر في اعطاء الدعم للمشاريع التي اقيمت أو التي ستقام في المستقبل وبنفس المقدار والنوعية** ؟ إذ أن أي تخفيض في سياسة الدعم الراهنة سوف ينتج عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج الكلية والحدية للمشاريع الاقتصادية القائمة ، وهذا يعني أنه لن يكتب البقاء إلا للمشاريع القادرة على

الإنتاج بتكاليف تنافسية جيدة . وهذا يعني كذلك أن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المستقبلية يجب أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار وتحسب جدوى هذه المشاريع بناء على تصورات بديلة لسياسات الدعم المالي من جانب حكومات دول المجلس .

٢ ــ حماية الصناعات الناشئة :

حماية الصناعات الناشئة مبدأ معروف ومقبول لدى جميع الدول النامية ، بل هو مطبق في أكثر الاقتصاديات تقدما . وعلى كل حال فإن هنالك بعض التحفظات التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق هذ المبدأ وهي :

(أ) تختلف الصناعات من واحدة الى أخرى في درجات الدعم والحماية التي تحتاجها وهي ناشئة ، اعتمادا على مقدار ما تتمتع به هذه الصناعات من ميزات نسبية .

(ب) يجب أن تعطى وسائل الدعم والحماية للصناعات التي تبشر بمستقبل إنتاجي ناجح من الناحية الاقتصادية .

(جـ) يجب مراعاة تقديم الدعم والحماية للصناعات التي تتبدل ظروفها الإنتاجية عند تبدل أسعار عوامل الإنتاج مع تغير سياسات التسعير والسياسات المالية والحكومية .

(د) إن الدعم يجب أن يستمر فترة مؤقتة محددة وبحيث يقل أو يزول بعد ما تصل هذه الصناعات إلى أوضاع إنتاجية تنافسية جيدة .

٣ ــ حماية الصناعات القائمة :

أن عملية الدعم لا تتوقف عندما تصبح هذه الصناعات قائمة وقادرة على الانتاج والتسويق بأسعار تنافسية . إذ لا بد من اتخاذ التدابير الاقتصادية الكفيلة بمعالجة بعض أنواع السياسات والمنافسات غير العادلة التي تتبعها بعض الشركات الأجنبية (كسياسة الإغراق) بغرض سيطرتها على الأسواق المحلية والعالمية .

٤ ــ مشاركة العمالة الوطنية :

يجب أن توضح الأسس اللازمة لزيادة قوة العمل الوطنية المشاركة في عملية التصنيع ، لأن ذلك إذا لم يحدث فإن جزءا من ثمار التصنيع سوف يذهب إلى العمالة الأجنبية على

شكل أجور نقدية تحول إلى الخارج على شكل تحويلات غير مستردة ، علما بأن الأجور قد تؤلف حوالي ٣٥٪ ــ ٦٠٪ من القيمة المضافة للإنتاج . وبالإضافة إلى زيادة مشاركة العمالة الوطنية لا بد من تنمية القدرات التدريبية والتعليمية في حقول مهمة من العلم والتكنولوجيا المتعلقة بطبيعة النمو الصناعي المقترح ، وخاصة إدارة الإنتاج والهندسة الصناعية نظرا لعدم توافر الكفاءات اللازمة في هذا المجال . ولا بد كذلك من الاهتمام بعمليات التسويق والترويج والبيع وتكثيف جهود التطوير والبحث الصناعي حتى تعطى الصناعات الجديدة دفعة ملحوظة في مراحلها التنموية الأولى .

٥ ــ التكامل والتعاون الاقتصادي الخليجي والعربي :

لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية والاقتصادية الأخرى ، سواء أكان ذلك على مستوى كل دولة أم على مستويات مجموع الدول ، إذ إن ذلك سوف يساعد على تحقيق بنود الاتفاقية الاقتصادية التي أبرمت في سنة ١٩٨١ ويوسع من آفاق التعاون والتبادل التجاري بينهما . كذلك لا بد أن تؤخذ في الاعتبار أسس التعاون والتكامل الاقتصادي واتفاقيات وبنود الوحدة الاقتصادية العربية وكذلك قرارات مؤتمرات الصناعة العربية وسوف يساعد هذا على دعم وتعزيز الاستراتيجيات الصناعية والاقتصادية ويوسع من حلقات الانتاج والتسويق لدول المجلس ، بالنظر لامتلاك المنطقة العربية ثروات زراعية وأولية هائلة وبالنظر كذلك لكونها تشكل سوقا واسعة امام منتجات هذه المنطقة .

٦ ــ تقليل التباين في معدلات النمو الاقتصادي :

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول ومراحلها التنموية التي تمر بها ، وكذلك اختلاف معدلات نصيب الفرد من رأس المال الاجتماعي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك اختلاف تيسر الموارد الطبيعية ومن ضمنها الثروات الاستخراجية واختلاف الموارد المالية والبشرية .

رابعا : الاستراتيجية المقترحة

لا بد من الاشارة بداية إلى أن هذه الاستراتيجية عبارة عن إطار نظري يحتاج إلى ترجمة من أجل الخروج بخطط صناعية محددة ذات أبعاد زمنية تتوافق وتتلاءم مع الخطط الاقتصادية المتزامنة معها والتي تشكل الأولى جزءا منها . إن الإطار العام لهذه الاستراتيجية المقترحة سوف يشمل تحديدا واضحاً للأهداف والموارد المتيسرة والقيود الراهنة والتي على ضوئها سوف تحدد الخيارات الممكنة وتمحص من أجل اختيار الأمثل منها ، والتي سوف تمثل جوهر الاستراتيجية المقترحة[٣] . ثم يجري بعد ذلك وضع أولويات لهذه الخيارات حسب أهميتها على ضوء الأهداف العامة وحسب تصورات الحل التدريجي الزمني المقترح . وعلى أن يجري فيما بعد وضع خطة عمل من أجل الاسترشاد بها لوضع الاستراتيجية المقترحة محل التنفيذ .

١ ــ الأهداف :

وحيث إنه لا توجد استراتيجية دون أهداف واضحة ومترابطة مع عموم الاقتصاد الوطني ومع كل قطاع من هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، وبما أنه جرى مؤخرا في مجلس التعاون تحديد واضح للأهداف العامة للتنمية الاقتصادية ــ فلا بد من تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الصناعية المتفرعة عنها والتي جرى الاشارة إليها آنفا .

٢ ــ الموارد :

تقسم الموارد إلى الأقسام الآتية :

ــ **الموارد الطبيعية** : وتشمل النفط الخام ــ الغاز الطبيعي ــ الموارد الزراعية والحيوانية ــ الثروة السمكية ــ الطاقة الشمسية ــ المعادن (كخامات الحديد البوكسايت ــ النحاس ، الرصاص ، الذهب ، اليورانيوم وغيرها من المعادن غير المكتشفة) ــ والثروات المنجمية غير المعدنية (كالمواد المستعملة في الصناعات الانشائية) .

ــ **رأس المال** : ويشمل الاحتياطات النقدية الأجنبية ــ البيئة التحتية ــ والطاقات الصناعية القائمة حاليا .

ـ **الموارد البشرية** : وتشمل حجم السكان وحجم قوة العمل النشطة اقتصاديا وخاصة الوطنية منها التي تتعدى المليونين نسمة حاليا ، كذلك المهارات العالية المتدربة والمتيسرة .

٣ ـ القيود :

إن أي استراتيجية لا مفر من أن تكون محددة بمجموعة من القيود ، وبالنسبة لهذه المنطقة فيمكن تقسيم القيود إلى نوعين : قيود يمكن تخفيف حدتها ، وقيود لا نملك السيطرة عليها .

ويشمل **النوع الأول** :

ـ حجم القوى العاملة وهيكلها غير المتوازن .
ـ عدم كفاية مراكز التدريب الفنية والمهنية .
ـ هيكل الأجور وسياسات الحوافز .
ـ درجة الاستعداد المحدود للعمالة الوطنية للمشاركة في عمليات الانتاج الصناعي .
ـ نمط الاستهلاك الحالي (وخاصة فيما يتعلق بالسلع الكمالية) .
ـ تباين طرق تسعير الخدمات والحوافز المقدمة ونظم التسعيرة والنظم المالية والتجارية والقانونية لدول المجلس .
ـ متطلبات الامن القومي .

بينما يشمل **النوع الثاني** :

ـ العمر المتبقى من النفط والغاز الطبيعي .
ـ حجم السوق المحدود لدول المجلس .
ـ قيود التصدير في المنطقة العربية وفي العالم .
ـ محدودية الموارد الطبيعية الأخرى (عدا النفط والغاز الطبيعي) .
ـ تقلبات السوق الدولية للنفط والأسواق المالية الدولية .
ـ مسئوليات حكومات دول مجلس التعاون تجاه العالم الثالث وخاصة مجموعة الدول الإسلامية .
ـ سيطرة العقلية التجارية الربحية على النشاط الاقتصادي .

٤ ــ الخيارات

يتوافر عدد كبير من الخيارات في دول مجلس التعاون من أجل المقارنة والمفاضلة بينها . ويوجد تأثير مختلف لكل واحد من هذه الخيارات على الأهداف المعلنة سلفا ، كما يوجد تأثير مختلف للقيود المعلنة فيما سبق على كل واحد من الخيارات المتوافرة . وبصورة عامة يمكننا تصنيف هذه الخيارات الى ما يأتي :

من ناحية عوامل الانتاج

ــ الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتي عادة ما تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة .
ــ الصناعات التي تتميز بنسبة منخفضة من رأس المال/العمل ، أي الكثيفة نسبيا في استخدام عنصر العمالة .
ــ الصناعات التي تتميز بتوفر مواردها الأولية محليا .

من ناحية الاحتياجات التكنولوجية

ــ الصناعات التي تتميز باستقرار التكنولوجيا وسهولة الحصول عليها وتعلمها .
ــ الصناعات التي تتميز بتكنولوجيا عالية ومتطورة بصورة مستمرة .

من ناحية الحجم

ــ الصناعات ذات الحجوم الكبيرة .
ــ الصناعات ذات الحجوم المتوسطة والصغيرة .

من ناحية شكل الملكية

ــ ملكية عامة .
ــ ملكية خاصة .
ــ ملكية المشاركة (قطاع عام وقطاع خاص) أو الملكية المختلطة (رأس مال محلي وأجنبي) .

من ناحية المرحلة التصنيعية

ـــ صناعات أولية .
ـــ صناعات وسيطة .
ـــ صناعات استهلاكية (صناعات معمرة أي رأسمالية وصناعات غير معمرة) .

من ناحية السوق

ـــ الصناعات المؤهلة والمتخصصة أصلا لاجل التصدير .
ـــ صناعات إحلال الواردات لأجل إشباع جزء من السوق المحلية .

إن الخيارات السابقة لا يمكن اعتبارها مستقلة عن بعضها البعض إذ إن اختيار أحدها لا يؤدي إلى اهمال الأخرى ، فمثلا عند التركيز على خيار إحلال الواردات فإن ذلك يعني أنه بالإمكان إنشاء صناعات إحلالية ذات حجوم صغيرة أو أخرى كبيرة ، وقد تكون هذه الصناعات ذات كثافة رأسمالية أو كثافة عمالية عالية . وقد تستخدم تكنولوجيا متطورة أو مستقرة . وعلى هذا الأساس فان الخيار الامثل قد يتمثل في خليط من هذه الخيارات وليس بالضرورة في واحد منها ، وعلى شرط ألا تتضارب الخيارات بعضها ببعض .

إن اختيار الخيار الأمثل على مستوى المنطقة والذي قد يختلف عن الخيار الذي يناسب أي دولة على حدة يعتمد إلى حد كبير على الأهداف وحجم الموارد المتاحة والقيود المفروضة ، وباديء ذي بدء ، **يمكن تصور سمات الصناعة المثلى للمنطقة من الناحية النظرية ، أي في غياب أي شكل من أشكال القيود كالتالي :**

ـــ صناعة تنشأ لأجل التصدير .
ـــ تشبع جزءاً كبيراً من حاجات السوق المحلية .
ـــ تدعم متطلبات الأمن القومي والحاجات الاساسية .
ـــ صناعة ذات كثافة رأسمالية عالية .
ـــ تتطلب مهارات عمالية عالية .
ـــ كثيفة الاستخدام للطاقة .
ـــ لها إمكانية لاستغلال وفورات الحجم الاقتصادي .
ـــ تنتج سلعا وسيطة بمواصفات عالمية معروفة .

ـــ قريبة من مصادر المواد الأولية غير المحلية وأسواق التصدير .
ـــ موادها الاولية متوافرة بصورة رئيسية محليا ، وفي حالة عدم توافر المواد الأولية محليا يجب أن يكون لها أقل الارتباطات خلفيا .
ـــ لها ارتباطات أمامية قوية ، وخلفية ضعيفة نظرا لضيق القاعدة الصناعية .
ـــ تتمتع بقيمة مضافة عالية نسبة إلى قيمة الإنتاج .
ـــ يمكن إدارتها محليا مع توافر كوادر محلية جيدة لتسويقها .

إن الأهمية النسبية لكل واحدة من هذه الصفات تعتمد على مدى مساهمتها في تعزيز الميزات النسبية للصناعة . علما بأن درجة المساهمة تختلف من صناعة إلى أخرى نظرا لاختلاف الإنتاج بينها . ويجب ألا يغرب عن البال أن إمكانية إنشاء صناعة بهذه المواصفات مجتمعة يعتبر أمرا في غاية الصعوبة . ومن الناحية العملية فإننا سوف نركز على الخيارات التي تناسب الأهداف الاستراتيجية المعلنة سابقا ، وذلك من أجل تحديد الاستراتيجية المقترحة .

فبالنسبة إلى الخيارات الثلاثة الأولى ذات العلاقة بعوامل الإنتاج فإنه يمكن تبعا لها أن نقترح إنشاء صناعة مستقبلية ذات كثافة رأسمالية عالية ، واستخدام كثيف للطاقة مع الاعتماد على نسبة منخفضة لمشاركة عنصر العمل غير الماهر في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى استعمال قدر كبير من المواد الأولية محليا .

الفرص الجديدة التي تقدمها **أنظمة التصنيع المرنة** Flexible Manufacturing System بالإضافة إلى ماهو معروف بالمشاريع الصناعية الصغيرة Mini-Plans والتي تنتشر اليوم في صناعات كثيرة عاشت تحت وهم اقتصاديات الحجم الكبير .

أما النوع الرابع من الخيارات فهو يتعلق بشكل ملكية المشروع ، حيث إن حدودا فاصلة يجب أن ترسم بين الصناعات التي تكون من مسئولية القطاع العام والصناعات التي تكون من مسئولية القطاع الخاص والأخرى التي تكون ذات مسئولة مشتركة . وعلى هذا الأساس نقترح أن تكون صناعات القطاع العام هي تلك التي تتميز بحجومها الكبيرة واحتياجاتها الرأسمالية الضخمة ، كما تتميز بدرجة من المخاطر النسبية على عوائد رأس مالها التي تحتاج إلى وقت غير قصير لكي تتحقق ، وعادة ما تكون من الصناعات التي تحتاج إلى عمالة فنية ماهرة كثيرة نسبيا وتكنولوجيات معقدة . أما صناعات القطاع الخاص فهي

تلك التي تتميز بالصفات العكسية التي أوردناها على صناعات القطاع العام ، أما مسئولية القطاعات المشتركة (من وطنية وأجنبية) فيجب أن تقتصر على الصناعات التي تحتاج الى خبرات فنية فريدة وتكنولوجيات محتكرة يصعب الحصول عليها وتحتاج إلى نوع من الخبرات الإدراية والتسويقية لأغراض النفاذ إلى الأسواق الخارجية . كما نقترح أيضا أن تكون القطاعات المختلفة (من عامة وخاصة وطنية) مسئولة عن الصناعات ذات المساس بالحاجات الأساسية للسكان وذات الأهمية الأمنية والاستراتيجية .

اما النوع الخامس من الخيارات فهي تلك التي تتعلق بالمرحلة التصنيعية للصناعات المختلفة من أولية ووسيطة واستهلاكية . وفي هذا الصدد نقترح إقامة الصناعات الأولية إذا ما توافرت موادها الأولية محليا أو في الأقاليم المجاورة وذات الارتباطات الأمامية القوية مع الصناعات القائمة حاليا أو التي سوف تنشأ مستقبلا ، وكذلك الصناعات الوسيطة والاستهلاكية التي تتميز بارتباطاتها القوية الأفقية والعمودية مع فروع الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

اما النوع السادس من الخيارات فهي تلك التي تتعلق بالصناعات التصديرية وصناعات إحلال الواردات . ولقد أثير الكثير من المناقشات حول هذين الخيارين التقليديين ومدى فعاليتهما في تحقيق تنمية صناعية شاملة . ونقترح هنا أن الصناعات التصديرية يجب أن تكون مقتصرة على ذلك العدد من الصناعات التي تتمتع بأحسن المزايا النسبية المتوافرة للمنطقة بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية دون الحاجة إلى الدعم الحكومي . أما عن صناعات إحلال الواردات ، فبالإضافة إلى أنها يجب أن تتمتع بالمزايا النسبية والدعم المرحلي الكافي إلى أن تتحسن الظروف الصناعية المتعلقة بالعملية الإنتاجية ، فإنها يجب أن تنشأ فقط عندما تتوافر لها سوق تتطابق مع مميزات الحجم الأمثل .

٥ ــ محاور الاستراتيجية المقترحة

وفي ضوء ما سبق فإن الاستراتيجية المقترحة هي عبارة عن مجموعة من الخيارات ذات أولويات مختلفة وتنفذ على مراحل حسب الأهمية النسبية لهذه الخيارات . ومن خلال إدراكنا لمتطلبات المنطقة وميزاتها النسبية فإننا نقترح الترتيب الزمني الآتي للخيارات والذي يمثل المحاور الأربعة الاساسية للاستراتيجية المقترحة :

(١) إنشاء صناعات « الأمن القومي » والتي تحتاجها المنطقة في الوقت الراهن .
(٢) إنشاء الصناعات التصديرية ذات الميزات النسبية العالية .
(٣) اختيار الصناعات المناسبة لإحلال الواردات والتي هدفها إشباع جزء من حاجات السكان المختلفة ، غير تلك التي وردت في خيار صناعات الأمن القومي .
(٤) الاهتمام بإنشاء الصناعات الرأسمالية بالنظر لأهميتها في عملية تكوين الثروة ودعم القاعدة الصناعية .

ونستعرض فيما يلي شرحا تحليليا لكل محور من محاور الاستراتيجية :

إن الجزء الاول من الاستراتيجية والذي يتعلق بخيار صناعات الأمن القومي يهدف إلى تدعيم الأمن الاقتصادي والعسكري والسياسي للمنطقة وتقليل المخاطر التي قد تمس أمنها . إن هذا النوع من الخيارات لا يخضع بالضرورة للمعايير الاقتصادية ، ولا بد من إنشاء الصناعات التي يحتويها عاجلا أو آجلا . وتتركز هذه الصناعات في ثلاثة قطاعات مهمة ، وهي : الصناعات الغذائية ، والصناعات الدوائية ، والصناعات الحربية . علما بأن بعض هذه الصناعات قد تتحول تدريجيا من إشباع السوق المحلية إلى التصدير ، ويمكننا اعتبار الدول النامية خير مثال على ذلك وخاصة في مجال إنتاج السلع الدوائية والحربية . وبالنظر لعدم توافر الميزات النسبية لبعض هذه الصناعات أحيانا فإن المبدأ ينص على أن التشكيلة المثلى من هذه الصناعات هي التي تعظم مساهمتها في تدعيم الامن القومي للمنطقة مع التقليل بقدر الإمكان من الأضرار والتكاليف الناجمة عن إقامتها .

أما الجزء الثاني من الاستراتيجية المقترحة والمتعلق بالصناعات التصديرية فهو يحقق تقريبا جميع الأهداف المعلنة سلفا . إذ أن صناعات كهذه بالنظر لتمتعها بميزات نسبية عالية ، سوف تكون قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتنويع صادرات المنطقة ، إضافة إلى سدها لجزء من الحاجات المحلية ، كما سوف تقدم سبل تدعيم القواعد العمالية والتكنولوجية ، وسوف تساهم في عملية دعم الأمن القومي والاقتصادي للمنطقة . ولقد قامت دول المنطقة بالفعل بالتخصص في مثل هذه الصناعات كالبتروكيماويات بصورة رئيسية والألومنيوم والحديد والصلب . ولكن الشيء الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار هو أن تتبع دول المنطقة أسلوب التخصص الصناعي في فروع معينة من هذه الصناعات ، لتهيء أسباب النجاح وتتحاشى تماثل الانتاج والطاقات القائمة والمنافسة الضارة .

أما الجزء الثالث من الاستراتيجية فهو يتعلق بصناعات إحلال الواردات ، وفي هذا الصدد يجب الحذر والتريث حول نوعية الصناعات الملائمة لأسواق هذه المنطقة ، إذ إن الاختيار العشوائي سوف يؤدي إلى عدم تشغيل مصانع المنطقة بكامل طاقاتها ، وإلى ارتفاع تكاليف إنتاجها ، وهبوط جودة منتجاتها ، وانخفاض عوائدها الرأسمالية ، وزيادة اعتمادها على العمالة الوافدة بلا مبرر ، كما نلاحظ وجود مثل هذه الحالات في دول المنطقة حاليا . ولذلك يجب أن تبنى أسس اختيار هذه الصناعات على توافر عنصر وفورات الحجم ، وارتفاع نسبة استخدام رأس المال إلى العمل ، وعلى اختيار التكنولوجيا الملائمة وعلى استخدام أكبر قدر ممكن من المواد الأولية المتيسرة محليا . وإضافة إلى ذلك نقترح تقديم الدعم المالي المؤقت لمثل هذه الصناعات في مراحلها الانتاجية الاولية .

أما الجزء الرابع من الاستراتيجية فإن الصعوبة تنشأ هنا في تحديد الوقت المناسب للبدء بمثل هذه الصناعات ، إذ إن ذلك يعتمد على تكامل القاعدة الصناعية وتوافر الطلب الكافي وتوافر المعرفة والخبرات الفنية المتراكمة . حيث إن الصناعات الرأسمالية هي صناعات تعتمد في الوقت الحاضر على التخصص الدقيق وعلى التطورات التكنولوجية السريعة ، وعلى العمالة الفنية المدربة ذات الكفاءة العالية ، ولا يخفى أن المنطقة تحتاج لوقت مناسب حتى تتوافر لديها مثل هذه الاسس[٤] .

هنا لا بد من الاشارة إلى أن عملية تنفيذ هذه الخيارات سوف تعتمد على أمر مهم ، وهو مدى استعداد دول مجلس التعاون في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتهيئة المتطلبات اللازمة من عمل ورأس مال وخبرات تكنولوجية وسياسات مناسبة لتنفيذ عملية التنمية الصناعية .

خامسا : تنفيذ الاستراتيجية المقترحة

أوضحنا فيما سبق الفرق بين الاستراتيجية الشاملة والاستراتيجية القطاعية ، وقلنا بضرورة تناسق وتكامل الأخيرة مع الأولى ضمن الإطار العام للاستراتيجية الشاملة والذي تم توضيحه كذلك . وحتى تخرج الاستراتيجية المقترحة إلى حيز التنفيذ ، فإننا نقترح أن يأخذ التنفيذ مسارا مرحليا وقطاعيا بدلا من التنفيذ الشامل على مستوى جميع الصناعات ، وهذا يسهل عملية المتابعة والمراجعة وتصحيح الانحرافات إبان مراحل التنفيذ . وبناء عليه فقد تم تقسيم **مراحل تنفيذ الاستراتيجية المقترحة** إلى مرحلتين أساسيتين هما :

١ ــ المرحلة الأولى :

تتسم هذه المرحلة بتلمس الواقع من أجل الانطلاق في خطوات مدروسة نحو التنمية الصناعية ، والسعي إلى إيجاد الحلول للمشاكل القائمة والملحة . وفي قول آخر ، يتركز العمل في المرحلة الأولى على تحسين الوضع الحالي أولا (التوسع الرأسي) قبل الانطلاق في زيادة حجم القطاع الصناعي (التوسع الأفقي) . ويمكننا تلخيص أهم **خطوات هذه المرحلة** ــ والتي قد تستغرق وقتا يصل الى خمس سنوات ــ كما يلي :

ــ ادخال تقنيات بحوث العمليات الحديثة في الصناعات القائمة بغرض تحسين أدائهم في برمجة الإنتاج والتحكم في جودة المنتج ومراقبة المخزون وغيره من باقي العملية الإنتاجية ، حتى يمكن تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج بأقل استثمار ممكن .

ــ العمل على زيادة نسبة مشاركة العمالة الوطنية في الأنشطة الصناعية المختلفة والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري ، وذلك من خلال برامج مكثفة للتدريب والتأهيل والتعليم التطبيقي مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق المردود من هذا الاستثمار يستغرق وقتا طويلا . ولا شك في إقبال العمالة الوطنية على الانخراط في القطاع الصناعي مقارنة بقطاعي التجارة والعمل الحكومي سوف يتطلب تغييرا أساسيا في أنظمة الأجور والتوظيف والحوافز المتبعة حاليا في دول مجلس التعاون .

ــ تحديد وتنفيذ سياسة من شأنها القضاء على مساويء الازدواجية الصناعية وما ينتج عنها من منافسة ضارة بين دول المجلس . مع البدء جديا في ربط الصناعات القائمة أفقيا ورأسيا .

ــ استكمال ما تم تنفيذه من بنود الاتفاقية الاقتصادية والمتعلقة بإنشاء تعريفة جمركية موحدة على الواردات المنافسة للإنتاج المحلي لجميع الدول الأعضاء ، مع الأخذ في الاعتبار الأثر السلبي للحماية الجمركية على صادرات السلع الصناعية .

ــ توثيق عرى التنسيق والتعاون الصناعي ، الثنائي والجماعي ، بين دول مجلس التعاون وباقي الدول العربية كمنطلق اقتصادي يهدف إلى توثيق الارتباطات الصناعية الخلفية والامامية بين الصناعات القائمة بالإضافة إلى كونه منطلقا إلى التعاون والتكامل الأشمل ، ومن هنا يبرز دور الأمانة العامة للمجلس في رعاية مثل هذا التعاون ضمن مجموعة الدول العربية .

ـــ الاستمرار في إنشاء صناعات الأمن القومي والمتعلقة بالأمن الغذائي والطبي والدفاعي بعد دراسة وتحديد الحجم الأمثل للإنتاج لمعرفة ما إذا كان من المفروض أن تكون خليجية أم محلية .

ـــ تحديد استراتيجيات قطاعية انتقائية للمرحلة الثانية **مما يستدعي القيام باجراء الدراسات والمسوحات التالية :**

ـــ دراسة لتحديد أسباب وحجم ونوعية التباين في سياسات الدعم الحكومي وأثر ذلك على تكلفة الإنتاج في كل دولة من أجل العمل على تقليل أو إزالة الفوراق في التكلفة والناتجة عن تباين سياسات الدعم المقدمة للصناعات المتشابهة في دول المجلس . بالإضافة إلى ذلك يجب إعداد الدراسات من أجل توجيه الحوافز الحكومية إلى الصناعات التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية . سواء تلك الصناعات التي توظف عددا أكبر من العمالة الوطنية أو الصناعات التي تتسم بارتباطات خلفية وأمامية قوية مع الأنشطة الصناعية القائمة حاليا .

ـــ دراسة السبل المتاحة لزيادة الانتاجية في القطاع الصناعي ، وبالتالي ربطها مع التغير في الأجر الحقيقي .

ـــ دراسة متطلبات تأمين تكافؤ الفرص بين المستورد الخليجي والمصدر الأجنبي للتكنولوجيا ، ثم تقييم وتحديد الأساليب المثلى لاختيار التكنولوجيا الملائمة للمنطقة .

ـــ إجراء الدراسات والبحوث لتقييم وتحديد دور الحكومات في تقديم الدعم غير المادي وغير المباشر للقطاع الصناعي ، مثل توفير المعلومات وتنظيم أسواق العمالة وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمر الصناعي وبث الوعي الصناعي وتوفير المناخ الإداري الملائم والتعريف بسبل حماية البيئة والاستثمار المكثف في التدريب والتعليم المتطور .

ـــ اجراء دراسات لتحديد المشاريع الخليجية المشتركة ووضع الأسس التي تكفل تحقيق التوازن بين دول المجلس .

ـــ إجراء دراسات لتقييم الوسائل الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة مشاركته في الاستثمار الصناعي بمعدلات أكبر من المعدلات الحالية .

ـــ اجراء مسح شامل للموارد الطبيعية المتوافرة في دول المجلس .

ـــ اجراء مسح صناعي شامل من أجل تقييم التجربة الصناعية في الدول .

وعلى ضوء ما تتوصل اليه الدراسات والمسوحات السابقة الذكر يمكن تحديد الاستراتيجية القطاعية ضمن الاطار العام للاستراتيجية الشاملة . **ويتم تحديد الاستراتيجية القطاعية على ضوء المعايير التالية :**

(أ) انتقاء الصناعات ذات الميزة النسبية والتي من شأنها زيادة فرص نجاح التنمية الصناعية بحيث تشكل قوة دفع للصناعات ككل .
(ب) التأكد من توفر الطلب لقيام مثل هذه الصناعات القطاعية سواء كان ذلك طلبا داخليا (صناعات إحلال الواردات) أو طلبا خارجيا (صناعات التصدير) .
(جـ) تحديد الأولويات في هذه القطاعات مع التركيز على تلك الصناعات التي لها ارتباطات أمامية وخلفية من أجل دفع التنمية الاقتصادية ككل .

ونقترح التركيز والتخصص في قطاعات كل من : البتروكيماويات ، والكيماويات ، ومواد البناء والتشييد ، والصناعات المعدنية ، وصناعات السلع الاستهلاكية الأساسية ، **وذلك لتوافر المزايا التالية :**

ـــ ترابط هذه الصناعات عضويا بباقي الصناعات القائمة حاليا وخاصة صناعات الحديد والصلب والألومنيوم بالإضافة إلى استخراج النفط .
ـــ توافر الميزة النسبية ، وبالذات : الكثافة الرأسمالية والاستخدام الكثيف للطاقة .
ـــ قلة الدعم النسبي اللازم لهذه الصناعات .
ـــ سهولة تطبيق هذا النهج الاستراتيجي من النواحي السياسية والتجارية والاقتصادية .

٢ ـــ المرحلة الثانية

تتسم هذه المرحلة باستكمال منظور التنمية الصناعية من حيث تحديد وتنفيذ التطور المطلوب في القطاعات المساندة الأخرى ، كما تتسم باستمرار عملية بناء الجيل الصناعي عن طريق الاستثمار في العنصر البشري من أجل زيادة كم وكيف ودرجة مشاركة العمالة الوطنية في بناء صناعات خليجية ناجحة . اضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة تنفيذ الاستراتيجية القطاعية التي تم التوصل إلى إطارها في المرحلة السابقة . **وتتطلب هذه المرحلة خطوات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي :**

(أ) تطوير وتنمية القطاعات الأخرى المساندة مثل قطاع البنوك والتأمين والتجارة والأسواق المالية .

(ب) دمج الصناعات القائمة والمتشابهة في دول المجلس والتركيز على تطوير الصناعات ذات الارتباطات الافقية والرأسية بين الدول الاعضاء .

(ج) العمل على بناء شبكة متطورة للمواصلات وأخرى للاتصالات .

أما عن المتطلبات الإدارية لتنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية لدول مجلس التعاون ، فيمكن اقتراح التالي :

(أ) تعزيز قدرات الأمانة الاقتصادية في المجلس وخاصة المجموعة المسؤولة عن التنمية الصناعية حتى تتمكن من القيام بالمهام الاضافية الناتجة عن تطبيق الاستراتيجية المقترحة .

(ب) الاستعانة بمعاهد الأبحاث التطبيقية والجامعات والمؤسسات الخليجية المتخصصة بغرض القيام بالدراسات والمسوحات المنصوص عليها في الاستراتيجية .

(ج) تأمين التمويل الكافي لعمل الدراسات وتنفيذ المقترحات التي تنتج عنها .

وفي الختام نود أن نركز على أن عمل هذه الاستراتيجية يتصف بالديناميكية والمقدرة على احتواء المتغيرات في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها منطقة الخليج وباقي الدول العربية ، ومن هنا تبرز أهمية المتابعة والمراجعة والتقييم ، وبناء الخطط الصناعية والدراسات لكل مرحلة من مراحل التنفيذ .

الهوامش :

(١) Thomas Stauffer et. al., "Accounting for Wasting Assets" **OPEC Fund and International Development.** No. 25, November 1984.

(٢) انظر التحليل العلمي لهذه الظاهرة في كتب التجارة الدولية مثل :

Leland B. Yeager, **International Monetary Relations: Theory, History and Policy,** 2nd. ed., Harper & Raw, 1076 and Militiades Chacholiades, **International Trade Theory and Policy, McGraw Hill, 1978.**

(٣) See Erfan Shafey, "Kuwait's Economic Strategy: Options and Dynamics" in M. Girgis, (ed), **Industrial Progress in small Oil Exporting Countries: The Prospects for Kuwait,** Westview Press/Longman, 1984.

(٤) أنظر دراسة السلع الرأسمالية في الوطن العربي — والتي أعدت لحساب المنظمة العربية للتنمية الصناعية من قبل الوحدة الاقتصادية في مجلة الاقتصادي التي تصدر باللغة الانجليزية في لندن ، والتي قدمت للمؤتمر الصناعي العربي السادس ، دمشق ١٩٨٤ .